مصرف سورية المركزي
Central Bank of Syria

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2019/45

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

للمراسلات والاستفسارات:	For Correspondence and Enquiries	
العنوان البريدي	مصرف سورية المركزي ساحة التجريدة المغربية دمشق ص.ب: 2254	Central Bank of Syria El-Tajrida El-Maghrabye Square P.O.BOX:2254, Damascus
الموقع الإلكتروني		www.cb.gov.sy
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط		Economic Research, General Statistics and Planning Directorate
البريد الإلكتروني		research@cb.gov.sy
هاتف		+963 11 224 20 77
فاكس		+963 11 224 20 77

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2019/45

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض أسعار الذهب المحلية، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء إقرار (وثيقة أسعار) للمواد الممولة من مصرف سورية المركزي والمواد المستوردة الأخرى.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- تونس؛ انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2019.
- لبنان؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص في شهر تشرين الثاني من عام 2019.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو؛ انخفاض مبيعات التجزئة في شهر تشرين الأول من عام 2019، وارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر تشرين الثاني من عام 2019.
- ألمانيا؛ انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الأول من عام 2019.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ انخفاض العجز التجاري في شهر تشرين الأول من عام 2019، وانخفاض معدل البطالة وارتفاع كل من مؤشر مديري المشتريات للخدمات ومؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر تشرين الثاني من عام 2019، وانخفاض مطالبات البطالة.
- المملكة المتحدة؛ انخفاض كل من مؤشر مديري المشتريات للخدمات، ومؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر تشرين الثاني من عام 2019.
- روسيا؛ انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2019.
- الهند؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الثالث من عام 2019.
- الصين؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص في شهر تشرين الثاني من عام 2019.
- أستراليا؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الثالث من عام 2019.
- البنك الدولي؛ بيان صحفي، ضعف آفاق النمو في منطقة الخليج بسبب أسعار النفط المنخفضة والاتجاهات العالمية.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ ديناميكيات القروض المتعثرة خلال الأزمات المصرفية.
- صندوق النقد الدولي؛ هل الرقمنة تقود التضخم المحلي؟

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- رومانيا؛ اقتصاد صناعي غني بالموارد.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 484.21 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 482.44 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 1.77 ليرة سورية (بمعدل 0.37%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

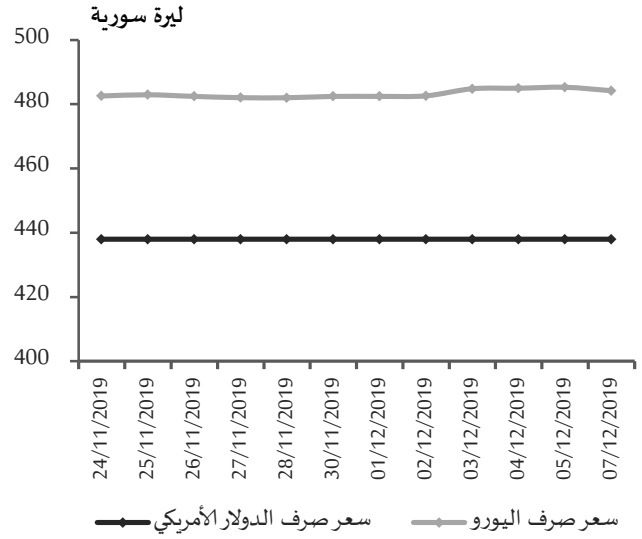

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 436 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 482.13 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 480.36 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 1.77 ليرة سورية (بمعدل 0.37%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

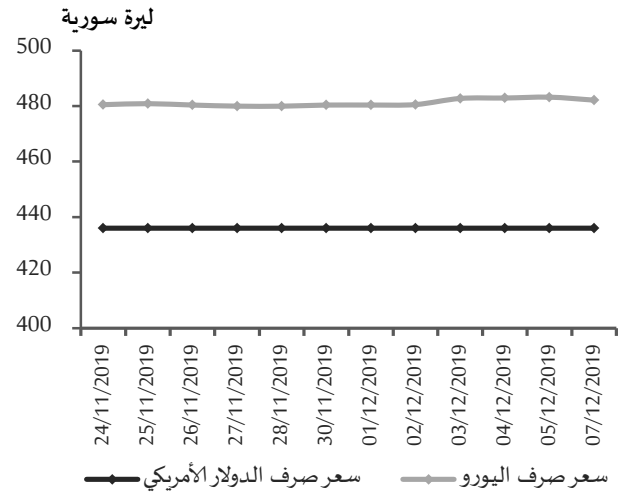

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 26,573 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 27,429 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 856 ليرة سورية (بمعدل 3.12%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 31,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 32,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 1,000 ليرة سورية (بمعدل 3.13%). (الشكل رقم 3)، كما انخفض سعر الأونصة عالمياً بمقدار 4.10 دولار أمريكي بنسبة 0.28%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

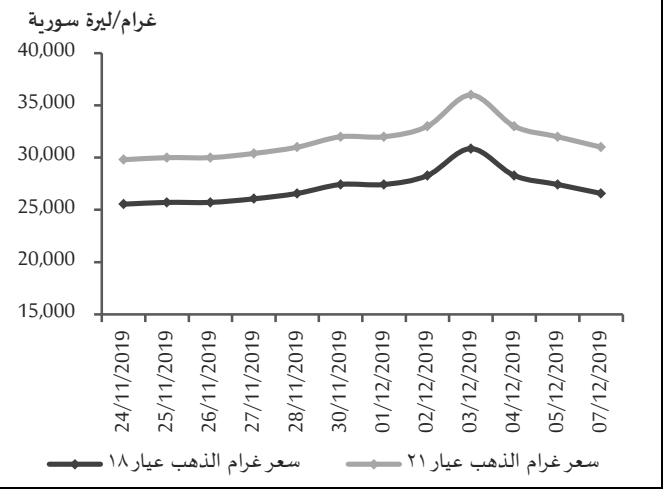

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 5,541.46 نقطة مقارنةً بمستوى 5,517.11 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع بلغت 0.44%، يعود هذا الارتفاع في المؤشر العام لسوق دمشق إلى ارتفاع أسهم 4 شركات هي: المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ارتفاع بلغت 4.95%، وشركة سيريتل موبايل تيليكوم بنسبة ارتفاع بلغت 4.92%، وبنك الشام بنسبة ارتفاع بلغت 4.62%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 2.70%، هذا وقد سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية ارتفاعاً إلى مستوى 312 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 156 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، كما ارتفع حجم التداول إلى مستوى 505 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 208 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 539 صفقة مقارنةً بـ 375 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

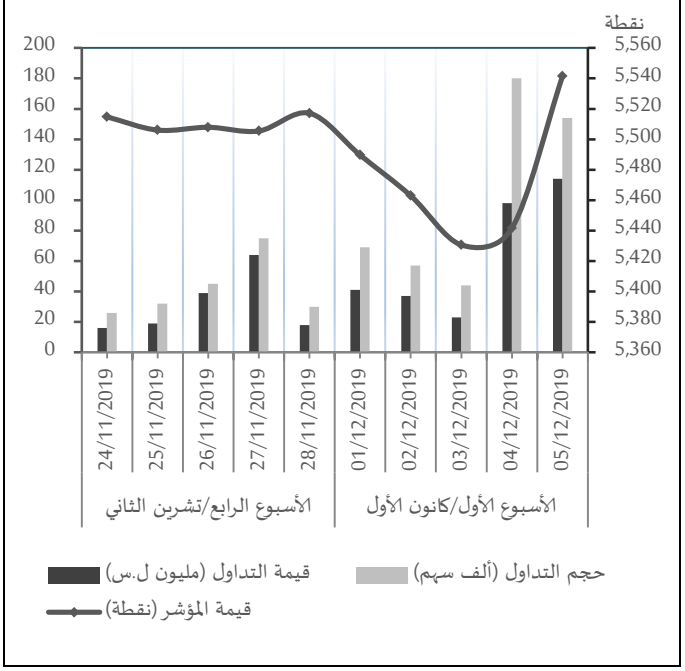

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وسيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 90.19% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 56.42% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الاتصالات إلى مستوى 5.74% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 5.58% في تداولات الأسبوع السابق، كما ارتفعت حصة قطاع الخدمات إلى مستوى 0.06% في تداولات الأسبوع الحالي حيث لم يجر عليه تداول في الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 3.99% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 37.77% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.02% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.23% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاع الزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

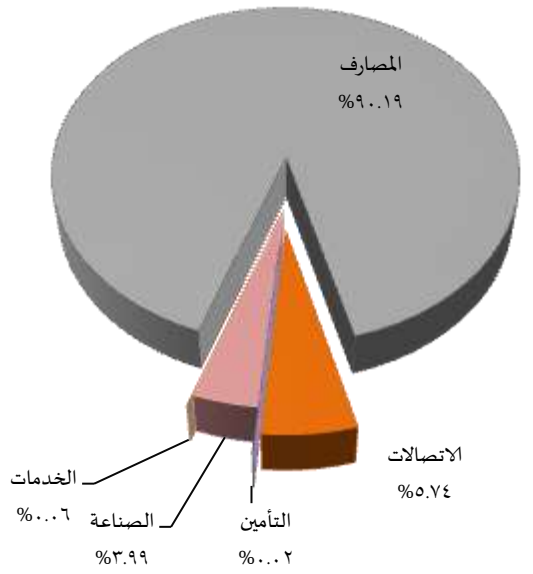

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك سورية الدولي الإسلامي متصدراً بنسبة استحواذ 45.48% وحجم تداول 274,861 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 34.78% وحجم تداول 141,686 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 6.21% وحجم

تداول 36,152 سهم، وشركة سيريتل موبايل تيليكوم بنسبة استحواذ 5.74% وحجم تداول 3,017 سهم، وشركة اسمنت البادية بنسبة استحواذ 2.51% وحجم تداول 7,783 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 1.48% وحجم تداول 12,335 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 1.45% وحجم تداول 14,400 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 1.25% وحجم تداول 4,445 سهم، في حين لم تتجاوز نسب الاستحواذ بالنسبة للشركات الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ إقرار (وثيقة أسعار) للمواد الممولة من مصرف سورية المركزي والمواد المستوردة الأخرى:

بعد سلسلة من الاجتماعات المتتالية للجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء، لدراسة واقع الأسواق والخطوات العملية لمعالجة آثار تقلبات سعر الصرف على أسعار المواد الأساسية والمواد الأخرى، حيث تبنى مجلس الوزراء جملة من القرارات لتأمين انسياب المواد الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة وبكميات تلبي حاجة الأسواق، في هذا السياق أقر المجلس "وثيقة أسعار" يتم من خلالها تحديد أسعار المواد الممولة من مصرف سورية المركزي والمواد الأخرى المستوردة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، حيث تقوم المكاتب التنفيذية بالمحافظات بتحديد أسعار المواد المنتجة محلياً حيث يتم فرض أسعار مناسبة في كل منافذ البيع التابعة للقطاعين العام والخاص بالمحافظات.

شملت القرارات الاستمرار بتمويل قائمة المواد الأساسية والضرورية، هي الأرز والسكر والزيوت، السمون والشاي وحليب الأطفال، إلى جانب المتة والبذور الزراعية والأدوية، يوازي ذلك قيام السورية للتجارة بتوزيع سلة استهلاكية عن طريق دفتر العائلة بسعر ثابت ومحدد. بما يضمن توسيع دور المجتمع المحلي والأهلي في ضبط الأسواق والأسعار، كما تم الطلب من المحافظين والمجالس المحلية تشكيل لجان في المدن والقرى والبلدات لمتابعة واقع الأسواق على المستوى المحلي بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية.

الاقتصادات العربية:

تونس؛ انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

انخفض معدل التضخم السنوي في تونس إلى 6.3% في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 6.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى معدل تضخم منذ شهر كانون الأول من عام 2017، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية. على أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.4% بعد ارتفاعها بنسبة 0.8% في الشهر السابق من العام ذاته.

لبنان؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص في لبنان إلى 37.0 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 48.3 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعد هذا أشد انكماش في نشاط القطاع الخاص منذ شهر أيار من عام 2013، حيث انخفض كل من الإنتاج والطلبيات الجديدة بمعدلات ملحوظة تاريخياً مدفوعة باحتجاجات واسعة النطاق اندلعت في لبنان في شهر تشرين الأول من عام 2019، نتيجة لذلك استمرت الشركات في خفض الوظائف بوتيرة أسرع منذ أكثر من ثلاث سنوات. كما تم تمديد أوقات تسليم الموردين إلى أقصى حد وذلك وسط تقارير عن حواجز الطرق والموانئ. كذلك ارتفعت أسعار المدخلات بأسرع وتيرة منذ شهر كانون الثاني من عام 2018، نتيجة رفع ضريبة المبيعات في البلاد، إلى جانب ذلك بدت المعنويات في أضعف مستوى منذ شهر أيار من عام 2017 مدفوعةً بمخاوف من استمرار الاضطراب السياسي والاقتصادي الحالي.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر تشرين الأول من عام 2019:

انخفضت مبيعات التجزئة في منطقة اليورو بنسبة 0.6% في شهر تشرين الأول من عام 2019، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته، ويعد هذا أكبر انخفاض في مبيعات التجزئة منذ شهر كانون الأول من عام 2018، نتيجة انخفاض مبيعات المنتجات غير الغذائية، لا سيما المنسوجات والملابس ،الأحذية والسلع الكهربائية، الأثاث والكتب والسلع الصيدلانية والطبية، على أساس سنوي؛ تباطأ نمو تجارة التجزئة إلى أدنى مستوى لها في خمسة أشهر إلى 1.4% في شهر تشرين الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 2.7% في الشهر السابق من العام ذاته.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لمنطقة اليورو إلى 46.9 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 45.9 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر العاشر على التوالي من انكماش نشاط المصانع، حيث انخفض كل من الإنتاج والطلبيات الجديدة، طلبات التصدير والعمالة.

ألمانيا؛ انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الأول من عام 2019:

انخفض الإنتاج الصناعي الألماني على أساس شهري بصورة غير متوقعة بنسبة 1.7% في شهر تشرين الأول من عام 2019، مقارنةً بانخفاضه بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر انخفاض في الإنتاج الصناعي منذ شهر نيسان من عام 2019، حيث انخفض إنتاج كل من السلع الرأسمالية وقطاع البناء، على أساس سنوي؛ انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 5.3% في شهر تشرين الأول من عام 2019، بعد انكماشه بنسبة 4.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

انخفاض العجز التجاري الأمريكي في شهر تشرين الأول من عام 2019:

انخفض العجز التجاري الأمريكي إلى 47.2 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 51.1 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، وهي أدنى فجوة تجارية منذ شهر أيار من عام 2018. حيث انخفضت الواردات بنسبة 1.7% إلى أدنى مستوى لها منذ عامين إلى 254.3 مليار دولار أمريكي، وانخفضت الصادرات بنسبة 0.2% إلى 207.1 مليار دولار أمريكي.

انخفاض معدل البطالة في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

انخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 3.5% في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 3.6% في الشهر السابق من العام ذاته، في حين توقعت الأسواق أن يبقى دون تغيير عند مستوى 3.6%، حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 44 ألف إلى 5,811 ألف شخص.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للخدمات في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للخدمات إلى 51.6 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 50.6 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انتعشت الأعمال الجديدة وتوسعت بوتيرة أسرع منذ شهر آب من عام 2019، كما زاد التوظيف لأول مرة منذ شهر آب، كذلك ارتفع مستوى الأعمال المتميزة في شركات قطاع الخدمات، كما كانت الضغوط التضخمية منخفضة نسبياً.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 52.6 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 51.3 نقطة في

الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر توسع في نشاط المصانع منذ سبعة أشهر، مدعوماً بتوسعات في الإنتاج والطلبات الجديدة، إضافةً إلى زيادة الطلب المحلي والخارجي.

انخفاض مطالبات البطالة الأمريكية:

انخفض عدد الأميركيين الذين قاموا بملء استحقاقات البطالة بمقدار 10 آلاف إلى 203 ألف في الأسبوع المنتهي في 30 تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بمستوى الأسبوع السابق المعدل البالغ 213 ألف، بأقل من توقعات السوق البالغة 215 ألف.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في المملكة المتحدة إلى 48.9 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 49.6 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، حيث تقلص الإنتاج وانخفضت الطلبيات الجديدة للشهر السابع على التوالي، كذلك انخفضت طلبيات التصدير الجديدة، إضافة إلى انخفاض التوظيف إلى أدنى حد منذ شهر أيلول من عام 2012 وسط حالة عدم اليقين حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المخاوف المستمرة حول كل من التجارة العالمية والاقتصاد العالمي.

انخفاض مؤشر مديري المشتريات للخدمات في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للخدمات في المملكة المتحدة إلى 49.3 نقطة في شهر تشرين الثاني لعام 2019، مقارنةً بـ 50.0 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفض النشاط التجاري، كما سجلت الطلبيات الجديدة الخارجية أكبر انخفاض منذ شهر أيلول من عام 2014 بسبب عدم الوضوح فيما يتعلق بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

الاقتصاد الروسي:

انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

انخفض معدل التضخم السنوي في روسيا إلى 3.5% في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 3.8% في الشهر السابق من العام ذاته، هو أدنى معدل للتضخم منذ شهر تشرين الأول من عام 2018، يعود ذلك إلى انخفاض أسعار كل من المنتجات الغذائية وغير الغذائية، على أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.3% في شهر تشرين الثاني من عام 2019، بعد ارتفاعها بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الآسيوي:

الهند؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الثالث من عام 2019:

تباطأ نمو الاقتصاد الهندي على أساس سنوي بنسبة 4.5% في الربع الثالث من عام 2019، مقارنةً بـ 5% في الربع السابق من العام ذاته، يعد أضعف تباطؤ منذ الربع الأول من عام 2013، ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج المصانع وتراجع الصادرات، تباطؤ الاستثمار. وقد أعلنت الحكومة الهندية عدد من التدابير لتعزيز النمو الاقتصادي، تضمنت تخفيض ضرائب الشركات، إعادة رسملة المصارف، كما قام بنك الاحتياطي الهندي بتخفيض تكلفة الاقتراض 5 مرات هذا العام.

الصين؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص إلى 53.2 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 52.0 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أقوى توسع في القطاع الخاص منذ شهر شباط من عام 2018، حيث ارتفعت أنشطة التصنيع بأكبر نسبة خلال ثلاث سنوات (مؤشر مديري المشتريات التصنيعي عند 51.8 نقطة في شهر تشرين الثاني من

عام 2019 مقارنةً بـ 51.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، كذلك ارتفع إنتاج قطاع الخدمات إلى أعلى مستوى في 7 أشهر (مؤشر مديري المشتريات للخدمات عند 53.5 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 51.1 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته)، كما ارتفعت المبيعات الخارجية، وزاد معدل خلق فرص العمل.

أستراليا؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الثالث من عام 2019:

حقق الاقتصاد الأسترالي نمواً بنسبة 0.4% في الربع الثالث من عام 2019، مقارنةً بـ 0.6% في الربع السابق من العام ذاته، وجاء ذلك أقل من توقعات السوق التي أشارت إلى نموه بنسبة 0.5%، حيث تراجع الإنفاق الحكومي بينما ارتفع الاستهلاك الخاص بأضعف وتيرة له منذ الأزمة المالية العالمية. على أساس سنوي؛ نما الاقتصاد الأسترالي بنسبة 1.7% في الربع الثالث من عام 2019، مقارنةً بـ 1.6% في الربع السابق من العام ذاته.

المنظمات والهيئات الدولية:

البنك الدولي؛ بيان صحفي، ضعف آفاق النمو في منطقة الخليج بسبب أسعار النفط المنخفضة والاتجاهات العالمية:

كشف التقرير الصادر بعنوان "تنويع الأنشطة الاقتصادية من أجل مجلس تعاون خليجي مستدام وقادر على التكيف" آخر المستجدات الاقتصادية بمنطقة الخليج، حيث بين أن معدل النمو الاقتصادي في المنطقة تراجع بدرجة ملحوظة في عام 2019 بسبب ضعف أسعار النفط، ووفرة المعروض العالمي منه، نتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى تراجع النمو الحقيقي لدول الخليج إلى 0.8% في عام 2019 مقارنةً بـ 2% في العام السابق.

يبحث هذا التقرير الطرق التي من خلالها تمكن دول الخليج مواصلة تنويع اقتصاداتها على نحو مستدام بيئياً، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية الكبرى، كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول في المنطقة قد اتبعت نهج "التنويع التقليدي" الذي يقوم على تنويع الاقتصادات بعيداً عن إنتاج الهيدروكربونات، إلى جانب التحوّل إلى الصناعات الثقيلة التي لا تزال تعتمد على الوقود الأحفوري[1]. حيث أدَّت كثافة الانبعاثات التي تتسم بها طبيعة هذا النهج إلى زيادة استفادة منطقة الخليج من التكنولوجيا الحديثة لتخفيض الانبعاثات الكربونية، إضافة إلى الجهود الدولية في مجال السياسات لمعالجة آثار تغير المناخ، إلى جانب التصورات العامة السلبية عن الوقود الأحفوري ومشتقاته. لذلك يجب على دول المنطقة التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها أن تتأكد من مواءمة استراتيجياتها للتنويع مع أهداف الاستدامة البيئية، يشير التقرير إلى ثلاث طرق للمساعدة على مواءمة استراتيجيات التنويع مع أهداف الاستدامة البيئية هي؛ **أولاً:** ضمان تتبع استراتيجيات التنويع نهج "تنويع الأصول"، حيث يتجاوز مفهوم تنويع النواتج ويوسع مكونات الثروة الوطنية للبلد، بحيث تشمل رأس المال البشري إضافةً إلى الأصول الطبيعية والمنتجة، **ثانياً:** تستطيع دول المجلس التحوط من مخاطر التنويع التقليدي عن طريق تحرير أسعار إمدادات الطاقة والمياه، توسيع نطاق الاستثمارات في الطاقة المتجددة، احتجاز الكربون وتخزينه من أجل تخفيف آثار تغير المناخ. **ثالثاً:** يجب على دول المجلس إنشاء مؤسسات فعالة للإدارة البيئية لضمان تمكين المنطقة من حماية منظومتها البيئية الهشة، إضافة إلى تقليل التكلفة البيئية للصناعة التي تستثمر بكثافة في مصادر جديدة للنمو الاقتصادي.

كما يستعرض التقرير آفاق النمو في دول مجلس التعاون الخليجي؛ ففي البحرين من المتوقع نمو الاقتصاد بنسبة 2% في عام 2019، بمتوسط قدره 2.3% في عامي (2020 -2021)، حيث يعد القطاع غير النفطي المحرك الرئيس لهذا النمو، كما ستكون الزيادة في الإنتاج الصناعي وارتفاع مستويات الإنفاق على البنية التحتية هي المحرك لنمو إجمالي الناتج المحلي غير

[1] يستخرج الوقود الأحفوري من المواد الأحفورية؛ كالفحم الحجري، والفحم النفطي الأسود، والغاز الطبيعي، والنفط.

النفطي، بينما يتوقع أن يتباطأ معدل النمو في السعودية إلى 0.4% في عام 2019 بسبب جهود منظمة أوبك لخفض إمدادات النفط، قبل أن يرتفع إلى 1% في عام 2020 و2.2% في عام 2021. في حين يُتوقع أن يستقر معدل النمو في الإمارات عند 1.8% في عام 2019 قبل أن تتسارع وتيرته إلى 2.6% في عام 2020 و3% في عام 2021، ذلك بفضل خطط الحكومة للتحفيز الاقتصادي، إلى جانب القوة الدافعة من استضافة معرض إكسبو الدولي 2020.

سواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية حيث ارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 0.60% مسجلاً 2,694.71 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والمالية، والصناعة، ارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 0.59% مسجلاً 7,905.51 نقطة بدعم من قطاعات النفط، المالية، والصناعة، بينما انخفض المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.18% مسجلاً 1,791.97 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، الصناعة، والخدمات، كما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 0.59% مسجلاً 11,764.13 نقطة بضغط من قطاعات الزراعة، المالية، والخدمات، انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 1.64% مسجلاً 13,622.13 نقطة بضغط من قطاعات السياحة، المصارف، والسلع المعمرة.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

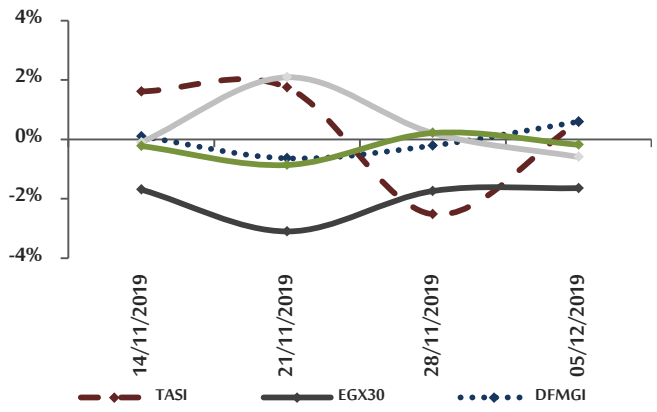

الأسهم الأمريكية:

تباينت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية متأثرةً بزيادة حالة عدم اليقين المرتبط بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث صرح الرئيس الأمريكي "بأن التوصل إلى اتفاق تجاري مع الصين ربما يتأجل إلى العام المقبل بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2020"، حيث أن انتهاء الأزمة بين واشنطن وبكين أصبح بعيد المنال في ظل تعنت الطرفين وعدم وجود اتفاق ملزم وقابل للاستدامة، مسجلةً خسائر في قطاعات الصناعة، التكنولوجيا، الخدمات، والمالية، بينما حقت أرباح في قطاع الخدمات؛ حيث ارتفع مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 0.16% مسجلاً 3,145.91 نقطة، بينما انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 0.16% مسجلاً 8,656.53 نقطة، وانخفض مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 0.17% مسجلاً 28,015.06 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

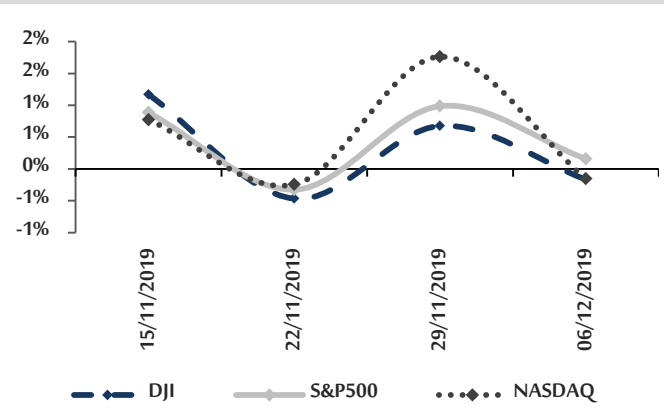

الأسهم الأوروبية:

انخفضت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مع مخاوف من تصاعد حدة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين مع عدم توصل واشنطن وبكين إلى اتفاق تجاري على الرغم من اقتراب عام 2019 على الانتهاء، إضافةً إلى ذلك، زادت بيانات القطاع التصنيعي في منطقة اليورو من الضغط على الأسهم الأوروبية[1]، حيث انخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 0.53% مسجلاً 13,166.58 نقطة بضغط من قطاعات البرمجيات، الخدمات، والصناعة، كما انخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 0.56% مسجلاً 5,871.91 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، التكنولوجيا، والسلع الفاخرة، كما انخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 1.45% مسجلاً 7,239.66 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، المصارف، والسلع الرأسمالية.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

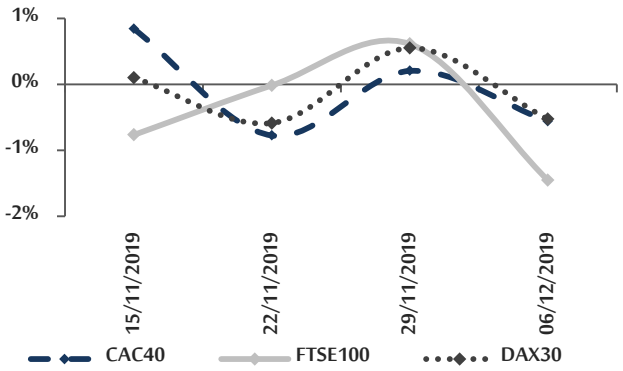

الأسهم الآسيوية:

تباينت مؤشرات الأسواق المالية الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية وسط ترقب التطورات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية واحتماليات التوصل إلى المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري، حيث ارتفع مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 1.39% مسجلاً 2,912.01 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، المصارف، والخدمات، كما ارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 0.26% مسجلاً 23,354.40 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، النقل، والمالية، بينما انخفض مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 2.03% مسجلاً 6,707 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، الصناعة، والخدمات، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 1.12% مسجلاً 11,921.50 نقطة بضغط من قطاعات السلع الاستهلاكية، المصارف، والخدمات.

[1] ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لمنطقة اليورو إلى 46.9 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 45.9 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الشهر العاشر على التوالي من انكماش نشاط المصانع

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

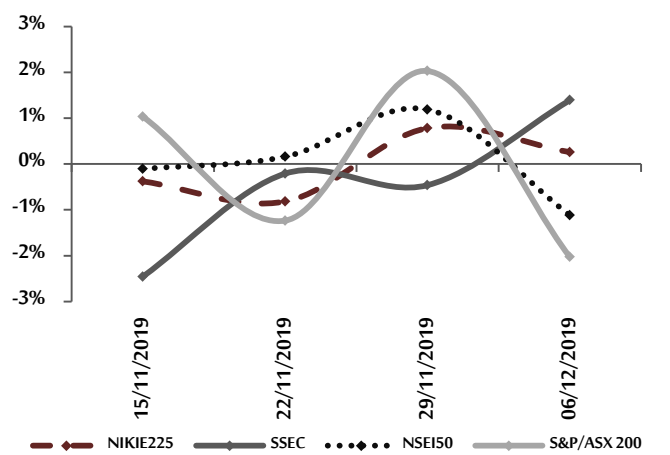

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 0.23% مسجلاً 2,928.76 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، الخدمات، والمالية.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

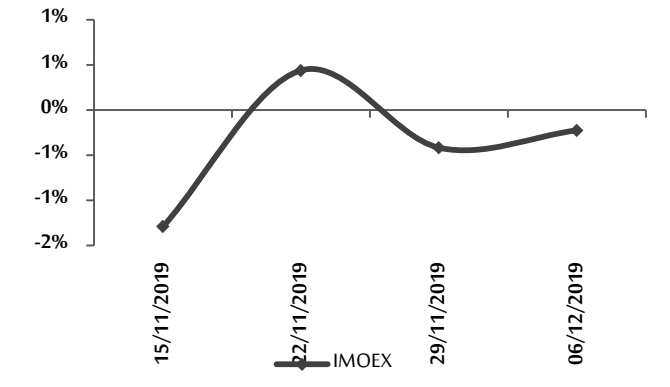

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1079دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1017 دولار أمريكي لليورو) نتيجة بيانات اقتصادية جيدة[1]، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1059 دولار أمريكي لليورو نتيجة بيانات اقتصادية ضعيفة[2]

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

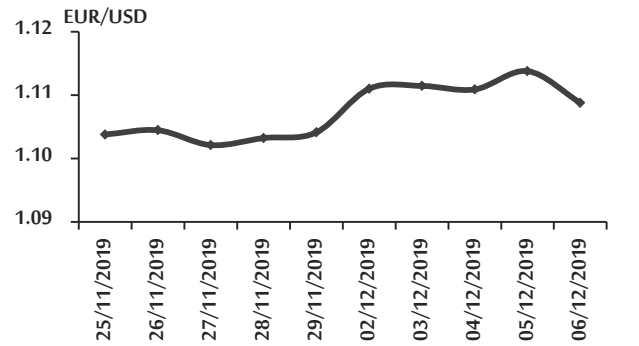

الجنيه الإسترليني:

افتتح الجنيه بداية تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 1.2937 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.2934 دولار أمريكي للجنيه) مدعوماً بحالة التفاؤل السائدة في الأوساط البريطانية بشأن فوز حزب المحافظين الحاكم بأغلبية المقاعد البرلمانية في الانتخابات العامة المبكرة المزمع انعقادها في 2019/12/12، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.3137 دولار أمريكي للجنيه ليصل إلى أعلى مستوى في عامين ونصف مقابل اليورو وأقوى مستوى في سبعة أشهر أمام الدولار الأمريكي، وتشير أحدث استطلاعات الرأي إلى أن حزب المحافظين الحاكم سيفوز بأغلبية مطلقة في الانتخابات التي ستجرى في 2019/12/12، هو ما يزيل الضبابية السياسية التي ألحقت ضرراً بالعملة البريطانية على مدار الثلاثة أعوام ونصف الماضية.

[1]. صدور القراءة النهائية التي أكدت على نمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.2% في الربع الثالث من عام 2019، دون تغيير عن مستواه في الربع السابق من العام ذاته، مدعوماً بنمو كل من الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي والاستثمار الثابت.

[2]انخفضت مبيعات التجزئة في منطقة اليورو بنسبة 0.6% في شهر تشرين الأول من عام 2019، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة تفوق توقعات السوق بانخفاض قدره 0.3%، وهو أكبر انخفاض في مبيعات التجزئة منذ شهر كانون الأول من عام 2018.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

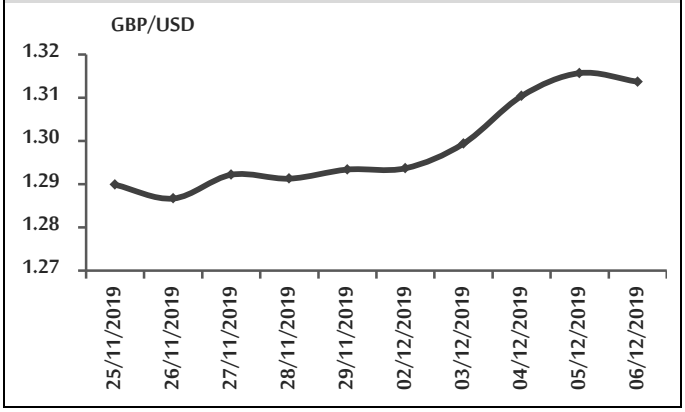

الين:

افتتح الين تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 109.00 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مستقراً (عند مستوى 109.52 ين للدولار الأمريكي) نتيجة ارتفاع الطلب على الين كملاذ بعد تحذير الرئيس الأمريكي للصين من أنه ربما يؤجل الاتفاق التجاري لما بعد الانتخابات الرئاسية العام المقبل (2020)، وهدد بتصعيد حروبه التجارية مع دول أخرى، تابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 108.61ين للدولار الأمريكي مع استمرار الطلب على الين كملاذ آمن نتيجة رسائل متضاربة حول الحرب التجارية من الرئيس الأمريكي، وإدارته، فتارة يقولون إن الاتفاق التجاري يمكنه الانتظار لما بعد عام 2020، وتارة أخرى، يقولون إنه قبل 15 كانون الأول من عام 2019، هو موعد فرض تعريفات جديدة على الصين.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

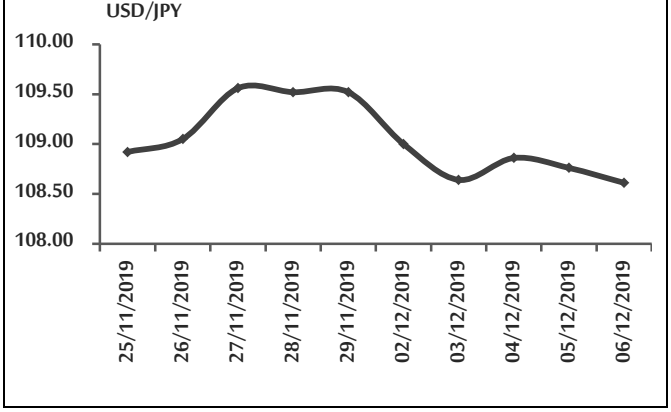

اليوان الصيني:

افتتح اليوان تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 7.0393 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 7.0354 يوان للدولار الأمريكي) نتيجة انخفاض الطلب على اليوان مع استمرار النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، تابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 7.0499 يوان للدولار الأمريكي مع تزايد حالة عدم اليقين حول الاتفاق التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعد قيام مجلس الشيوخ الأمريكي بالتصويت بالأغلبية على مشروع قانون فرض عقوبات على مسؤولين صينيين، وتوعد الصين بالمعاملة بالمثل، بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 7.0350 يوان للدولار مدعوماً ببيانات اقتصادية صينية جيدة[1].

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

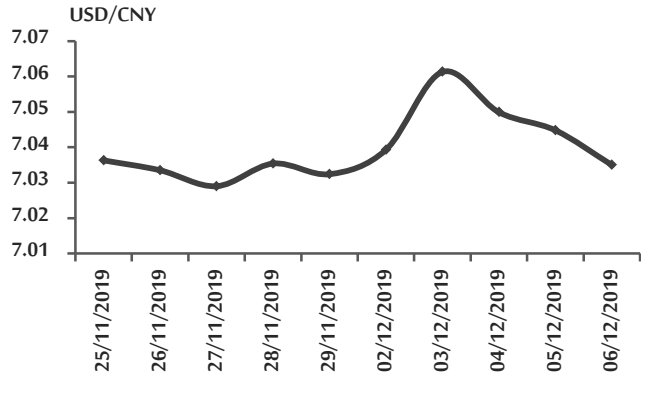

الذهب:

افتتح الذهب تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 1,469.20 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,472.70 دولار أمريكي للأونصة)، نتيجة انخفاض الطلب على الذهب مع تفاؤل المستثمرين حول النمو الاقتصاد العالمي بعد بيانات إيجابية عن قطاع الصناعة الصيني، بينما ارتفع في تداولات منتصف

[1] ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص إلى 53.2 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 52.0 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر توسع في القطاع الخاص منذ شهر شباط من عام 2018.

الأسبوع مسجلاً 1,480.20 دولار أمريكي للأونصة مرتفعاً بأكثر من 1% بعد تعليقات الرئيس الأمريكي عن احتمال تأجيل اتفاق للتجارة مع الصين، ثم عاد للانخفاض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,465.10 دولار أمريكي للأونصة بعد بيانات قوية للوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية جددت الرهانات على أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد يتريث بشأن أسعار الفائدة وعززت الطلب على الأصول العالية المخاطر، وترقب الأسواق اجتماع المجلس في الأسبوع الثاني من الشهر الثاني عشر من عام 2019، ومن المتوقع أن معدلات الفائدة مستقرة في نطاق من 1.50%إلى 1.7%.

الشكل رقم 15 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

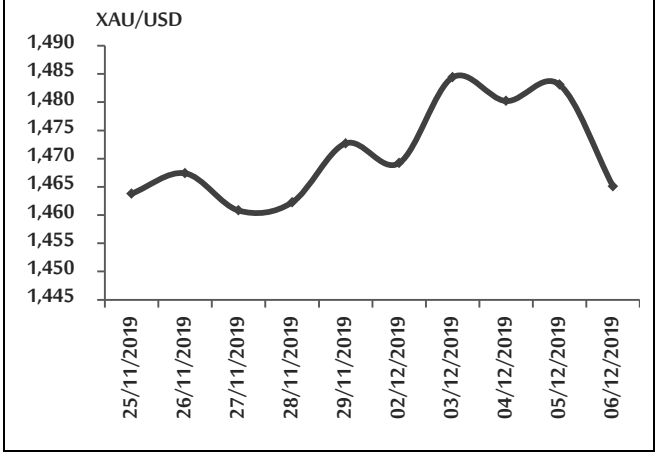

النفط:

تابع النفط انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 60.92 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 62.43 دولار أمريكي للبرميل) وسط تجدد المخاوف في الأسواق العالمية بشأن اتفاق التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 64.39 دولار أمريكي للبرميل لينهي الأسبوع على مكاسب كبيرة مرتفعاً بنسبة 6% بعد أن اتفقت أوبك وحلفاؤها على زيادة تخفيضاتهم الإنتاجية بمقدار 500 ألف برميل يومياً وستستمر التخفيضات الإضافية لأوبك ومنتجين رئيسين من بينهم روسيا، الذين يشكلون ما يعرف بمجموعة أوبك+، حتى نهاية الربع الأول من 2020.

الشكل رقم 16 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

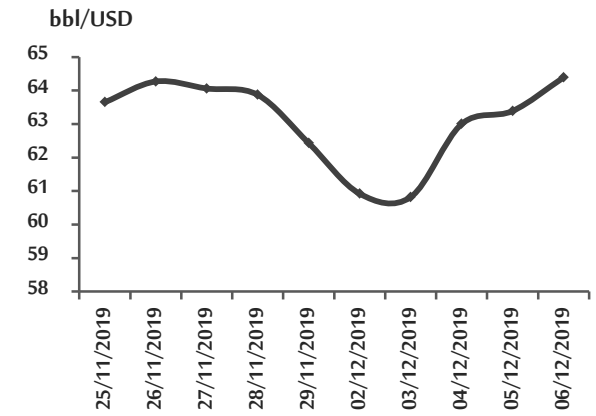

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي: ديناميكيات القروض المتعثرة خلال الأزمات المصرفية[1]:

أبرزت الأزمة المالية العالمية تأثير ارتفاع القروض المتعثرة في الاقتصاد وتحديات حل هذه المشكلة، بعد عقد من الزمن على الأزمة المالية العالمية، مازال خطر القروض المتعثرة مرتفعاً بالنظر إلى نقاط الضعف المرتبطة بالرافعة المالية في بلدان عدة، على الرغم من ذلك، فإن فهم ديناميكيات القروض المتعثرة خلال الأزمات المصرفية غالباً ما يكون مقيداً بقيود البيانات، بناء على ذلك، تحلل هذه الدراسة مجموعة بيانات جديدة حول ديناميكيات القروض المتعثرة في 88 أزمة مصرفية منذ عام 1990، من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن القروض المتعثرة خلال الأزمات المصرفية في المدى المتوسط أكبر وأكثر تقلباً من القروض المتعثرة في الأوقات العادية، حيث ارتفعت القروض المتعثرة في أغلب الأزمات المصرفية. ثانياً؛ هناك علاقة وثيقة بين القروض المتعثرة بعد الأزمة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كون أن مشاكل القروض المتعثرة (القروض المتعثرة المرتفعة وغير المحلولة)، ترتبط بمزيد من حالات الركود الشديدة بعد الأزمة، كما أن من أبرز عوامل الخطر الرئيسة ارتفاع الائتمان، ارتفاع الدين

[1] IMF, The Dynamics of Non-Performing Loans During Banking Crises, N.19/272, Dec, 2019.

الحكومي، أسعار الصرف الثابتة، وارتفاع ديون الشركات بفترة استحقاق قصيرة، كما تؤكد النتائج على أهمية فهم "عوامل الخطر" المرتبطة بديناميكيات القروض المتعثرة الضارة، حيث أن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاحترازية الكلية السليمة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في منع مشاكل القروض المتعثرة والأزمات المصرفية، ثالثاً؛ أن السياسات النقدية الحصيفة يمكن أن تساعد في كبح النمو الائتماني المفرط، كما تحد من المخاطرة لدى المصارف، في حين أن السياسات المالية الجيدة يمكن أن تخلق المساحة المالية اللازمة لتدخلات الأزمات إضافة إلى أنها تساعد في تجنب حلقة سلبية من الديون السيادية، كما أن مرونة سعر الصرف يمكن أن تساعد في تخفيف الصدمات الحقيقية والمالية ،إلى جانب دعم الانتعاش الاقتصادي، في حين أن المؤسسات القوية تساعد في ضمان حوكمة قوية للشركات، الإشراف الفعال على المصارف وتنظيمها، إضافة إلى خلق بيئة قانونية تسهل حل القروض المتعثرة. وأخيراً؛ تعد بيانات القروض المتعثرة الموثوق بها ضرورية لاستباق وقياس مدى مشاكل هذه القروض، إضافة إلى صياغة استجابات السياسة.

على الرغم من أن القروض المتعثرة شائعة في العديد من الأزمات المصرفية، إلا أن هناك ثغرات كبيرة في تغطية البيانات وخاصةً لفترة ما قبل عام 2000. في حين تم إحراز تقدم كبير في جمع ونشر بيانات القروض غير العاملة في العديد من البلدان، إلا أن المقارنات بين البلدان يعوقها الافتقار إلى تعريف منسق للقروض المتعثرة. حيث تهدف المبادئ التوجيهية الأخيرة لصندوق النقد الدولي (2006)، الهيئة المصرفية الأوروبية (ECB 2017)، اتفاقية بازل للرقابة المصرفية (BCBS 2017) إلى تعزيز هذا التنسيق. علاوة على ذلك، لا تزال بيانات القروض المتعثرة على مستوى المصرف محدودة حتى الآن باستثناء المصارف الكبيرة والمدرجة في البورصة حيث تعد البيانات المصرفية ضرورية لتعزيز الإدراك لأسباب القروض المتعثرة وفعالية التدخلات السياسية.

صندوق النقد الدولي؛ هل الرقمنة تقود التضخم المحلي؟[1]:

تبحث هذه الدراسة تأثير التحويل الرقمي في ديناميكيات التضخم في عينة تضم 36 دولة من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال الفترة (2000-2017). من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن الرقمنة هي أحد المحددات الرئيسة للاتجاه العالمي أو المكون الهيكلي للتضخم. حيث ساهمت الرقمنة في تخفيض معدل التضخم على المدى القصير، تحديداً من عام 2012. ثانياً؛ أن الرقمنة تؤثر بصورة رئيسة في التضخم من خلال قناة التكلفة (المرتبطة بتأثير الرقمنة على التكاليف من خلال تحسين الإنتاجية) أو من خلال زيادة المنافسة، حيث تجسد هذه القناة تأثير الرقمنة في سلوكيات تحديد الأسعار بصورة أساسية ، بهذه الطريقة تؤثر في ميل منحنى فيليبس[2] (Philips) على مدار السنوات القليلة الماضية، حيث لا يوجد دليل على أن الرقمنة تؤثر في التضخم من خلال قناة توقعات التضخم. أخيراً؛ أن تأثير الرقمنة قد يتجاوز التأثيرات التي تسجلها عادةً القياسات الحالية للتضخم. ومع ذلك، بالنظر لاختراق الاقتصاد الرقمي وتأثيره السريع، فمن المهم بالنسبة لصناع السياسات والوكلاء الاقتصاديين فهم تأثيرها على الاقتصاد الكلي، بما في ذلك التضخم نظراً لسماته الهيكلية، حيث يصعب على محافظي المصارف المركزية اتخاذ إجراءات سياسية فورية. مع ذلك، نتيجة تأثير عملية الرقمنة في التضخم ومساهمتها في خفضه، سيتعين على محافظي المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم مراقبة تأثير الإقلاع على ديناميكيات الأسعار، إلى جانب إعادة ضبط استجابة السياسات لواقع العالم الرقمي الجديد إذا لزم الأمر.

[1] IMF Is Digitalization Driving Domestic Inflation? ,N. 19/271,Dec,2019

[2] منحنى فيليبس يصف العلاقة بين التضخم والبطالة بكونها علاقة عكسية، حيث أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى التضخم والذي من المفترض بدوره أن يؤدي إلى مزيد من الوظائف وخفض مستوى البطالة.

اقتصاد الأسبوع

رومانيا؛ اقتصاد صناعي غني بالموارد

تقع رومانيا جنوب شرق أوروبا، على حدود البحر الأسود، بين بلغاريا وأوكرانيا، وتبلغ مساحتها نحو 238.4 ألف كم^2، وعدد سكانها نحو 21.5 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018. انتعش نموها الاقتصادي في الفترة 2013-2017، في أعقاب الأزمة المالية العالمية مدفوعاً بصادرات صناعية قوية، وحصاد زراعي ممتاز، حيث تفوقت الصناعة على القطاعات الأخرى للاقتصاد في عام 2017، حيث ظلت الصادرات محرك النمو الاقتصادي، بقيادة التجارة مع الاتحاد الأوروبي، التي تمثل نحو من 70% من تجارة رومانيا، كما أسهم الطلب المحلي في ظل التخفيضات الضريبية والزيادات الكبيرة في الأجور في انتعاش الاقتصاد ودفع عجلة النمو، إلا أن هجرة العمالة الماهرة، والتهرب الضريبي الكبير، إضافة إلى عدم كفاية الرعاية الصحية، كلها عوامل تؤثر على نمو رومانيا واستقرارها الاقتصادي على المدى الطويل.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في رومانيا 239.5 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مقارنةً بـ 211.4 مليار دولار أمريكي في عام 2017، تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي في رومانيا نحو 0.39% من الاقتصاد العالمي، يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 62.6% من الناتج المحلي الإجمالي يليه القطاع الصناعي بنسبة 33.2%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد رومانيا نمواً بمعدل 3% في الربع الثالث من عام 2019، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 4.4% في الربع السابق من العام ذاته، حيث ارتفع الاستثمار الثابت، بينما تباطأ كل من استهلاك الأسر، والإنفاق الحكومي، وأسهم صافي الطلب الأجنبي سلباً في النمو.

معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم السنوي في رومانيا إلى 3.4% في شهر تشرين الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 3.5% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الأسعار بوتيرة أقل بالنسبة للخدمات والمواد غير الغذائية. على أساس شهري؛ سجل معدل التضخم في شهر تشرين الأول من عام 2019 معدل 0.43%، مقارنةً بمعدل 0.09% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة في رومانيا إلى 4% في شهر تشرين الأول من عام 2019، مقارنةً بـ4.1% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 260.6 ألف شخص.

العجز التجاري:

انخفض العجز التجاري لرومانيا إلى 1.31 مليار دولار أمريكي في شهر أيلول من عام 2019، مقارنةً بعجز بلغ 1.5 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 22% لتبلغ نحو 6.72 مليار دولار أمريكي، كما ارتفعت الواردات بمعدل 14.5% لتبلغ نحو 8.03 مليار دولار أمريكي.

الاحتياطي الأجنبي:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في رومانيا لتبلغ 43.4 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الأول من عام 2019، مقارنة بـ 44 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، كما استقرت احتياطيات الذهب في الربع الرابع من عام 2019 عند مستوى 103.65 طن دون تغيير مقارنةً بالفترة السابقة من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

انخفض الدين الخارجي في رومانيا ليبلغ نحو 119.2 مليار دولار أمريكي في شهر أيلول من عام 2019، مقارنةً بـ 120 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث سجلت الديون الحكومية معدل 35.1% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

احتلت رومانيا المرتبة 55 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2018، كما جاءت في المرتبة 51 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2018.

التصنيف الائتماني:

تصنف كل من وكالتي **Standard & Poor's** و**Fitch** رومانيا عند المستوى **-BBB** مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **BBB3** مع نظرة مستقبلية مستقرة أيضاً.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.1 Q3	%2.1 Q3	%0.4 Oct	%1.8 Oct	%3.5 Nov	%1.75 Oct	-47.2	مليار دولار أمريكي	Oct
منطقة اليورو	%0.2 Q3	%1.2 Q3	%0.1 Oct	%1 Nov	%7.5 Oct	%0 Oct	18.7	مليار يورو	Sep
بريطانيا	% 0.3 Q3	%1 Q3	%-0.2 Oct	%1.5 Oct	%3.8 Sep	%0.75 Oct	-3.36	مليار جنيه استرليني	Sep
روسيا	%0.2 Q2	%1.7 Q3	%0.3 Nov	%3.5 Nov	%4.6 Oct	%6.5 Oct	14.15	مليار دولار أمريكي	Sep
الصين	%1.5 Q3	%6 Q3	%0.9 Oct	%3.8 Oct	%3.61 Q3	%4.15 Nov	38.73	مليار دولار أمريكي	Nov
اليابان	%1 Q3	%1.3 Q3	%0 Oct	%0.2 Oct	%2.4 Oct	%-0.1 Oct	17.3	مليارين ياباني	Oct
تركيا	%0.4 Q3	%0.9 Q3	%0.38 Nov	%10.56 Nov	%14 Aug	%14 Oct	-1.81	مليار دولار أمريكي	Oct
الهند	%1 Q2	%4.5 Q3	%0.96 Oct	%4.62 Oct	**%8.5 Oct**	%5.15 Oct	-11.01	مليار دولار أمريكي	Oct
استراليا	%0.4 Q3	%1.7 Q3	%0.5 Q3	%1.7 Q3	%5.3 Oct	%0.75 Oct	4.5	مليار دولار أمريكي	Oct
مصر	%5.7 Q2	%5.6 Q3	%1 Oct	%3.1 Oct	%7.8 Q3	%12.25 Nov	-3.49	مليار دولار أمريكي	Sep
الأردن	%2 Q1	%1.8 Q2	%0.3 Oct	%0.1 Oct	%19.1 Q3	%4 Oct	-812.8	مليون دولار أمريكي	Sep
لبنان		%1 2018	%1.36 Oct	%1.33 Oct	%6.2 2018	%10 July	-1.12	مليار دولار أمريكي	Sep